مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (7) العدد (2) 2023
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (7) No. (2) 2023

آراء بعض النّحاة القدماء في الضّرورة الشّعرية حتّى نهاية القرن الرّابع الهجريّ

أ.د. حسن شحّود*

زينه عدنان محمد**

(تاريخ الإيداع 10/19 /2022. قُبِل للنشر في 2/15 /2023)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث التّعريف بمفهوم الضّرورة لغةً واصطلاحاً، وذكر آراء النُّحاة القدماء الذين عاشوا قبل القرن الرَّابع الهجريّ، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو مَنْ أصّلَ لهذا المفهوم من خلال معرفته بخواص لغة الشّعر وتميّزها عن لغة النّثر. لذلك كان لا بدّ من دراسة الضّرورة الشّعرية عنده أوّلاً ثمَّ الانتقال إلى دراستها عند النُّحاة الآخرين. سيدرس هذا البحث الضّرورة الشّعرية عند سيبويه وأبي الحسن الأخفش، والمبرّد، وابن السّراج، وابن جنّي، وابن فارس. وقد لاحظنا اختلاف آرائهم حول الضّرورة الشّعرية، وتعدّد وجهات نظرهم، فمنهم من رأى أنّ الشّاعر يرتكبها عند الاضّطرار، ومنهم من رأى أنّها خاصّةٌ بالشّعر سواءٌ أكانَ الشّاعرُ مضطّراً إليها أم لا. ولا يسعنا في هذا البحث دراسة آراء النّحاة جميعهم، ثمَّ ينتهي البحث ببعض النتائج المهمّة.

الكلمات المفتاحيّة: الضّرورة الشّعريّة، النّحاة.

*أستاذ في قسم اللغة العربية، اختصاص النحو والصرف، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

**طالبة دراسات عليا (ماجستير) في قسم اللّغة العربيّة – اختصاص لغويات (نحو وصرف)، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (7) العدد (2) 2023
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (7) No. (2) 2023

Ancient Grammarians' Views on Poetic License until the end of fourth century

Prof .Dr .Hassan Shahoud*
****Zina Adnan Muhammad**

(Received 19/10 /2022. Accepted 15/2/2023)

□ ABSTRACT□

This research examines the concept of Poetic License linguistically and idiomatically and mention the opinions of the ancients grammarians who lived before the fourth century AH. But it must be pointed out that Al-khalil Ibn Ahmed Al-Farahedi is the one who originated Al -khalil Ibn Ahmed Al- to this concept through his knowledge of the features of poetry language and distinguish it from prose language. So it was necessary to study his poetic license, then study it with other grammarians.

This research will study the poetic license of Sebaweh, Abo

Al- Hasan Al- Akhfash, Al- Mbrred, Ibn Jinni, Ibn Fares, where we noticed a difference in their opinions and their views about "poetic license ". Some of them saw that the poet commits it when it is necessary and some of them saw that it is specific to poetry if the poet is obliged to do it or not.

In this research we are unable to study all the grammarians' opinions. Then, this research ends with some important results.

Key words: Poetic License, Grammarians/syntacticians

*Professor, Department of Arabic Language, Grammar and Morphology, Faculty of Arts and Humanities, Tartous University, Tartous, Syria.

** Postgraduate student (Master) in the Department of Arabic Language - Linguistics (Grammar and Morphology) Tartous University, Tartous, Syria .

مقدّمة البحث:

الضّرورة لغة:

الضّرائر: "المحاويج، والاضطرار: الاحتياج إلى الشّيء، وقد اضطرّه إليه أمرٌ، والاسم الضَّرّة، وقد اضطرّ إلى الشّيء أي أُلجِئَ إليه "[1].

اصطلاحاً:

عرَّفها البغدادي "ما وقع في الشّعر دون النّثر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا ". [2]

أمَّا تعريف المحدّثين للضّرورة الشَّعرية فلم يختلف عن تعريف القدماء، فقد أشار الأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب في "**موسوعة علوم اللّغة العربية**"إلى أنّ الضّرورات، أو الضّرائر، أو الجوازات الشّعرية "هي رخص أعطيت للشّعراء دون النّاثرين في مخالفة قواعد اللّغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصّورة الشّعرية. فقيود الشّعر عدّة، منها: الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرّنين الموسيقيّ والجمال الفنّيّ؛ فيضطرّ الشّاعر أحياناً للمحافظة عليها، إلى الخروج على قواعد اللّغة من صرف ونحو وما إليهما ". [3]

أهميّة البحث:

تكمن أهميّة هذا البحث من خلال أمور عدّة أسهمت في ظهور ما يسمّى بالضّرورة الشّعريّة وهي: موقف النّحاة من مصادر الاستشهاد والقاعدة، ونظرتهم إليها على أنّها قانون عامّ يجب أن يلتزم به المتكلّمون، بل كثرة ما أطلق عليه النّحاة أنّه ضرورة شعريّة، فلو نظروا إلى تلك القواعد والمصادر نظرة موضوعيّة لما تعدّدت الضّرورات، كذلك اختلاف نظرتهم إلى مدلول الضّرورة ساعد على كثرتها، فسلكوا في فهمهم لها وجهات متعدّدة، حتّى أصبحت الظّاهرة الواحدة ضرورة شعريّة عند بعضهم، أو ليست كذلك عند آخرين.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز نقاط عدّة :

1- عرض لمفهوم الضّرورة الشّعرية، وتعريف القارئ بها واختلاف الآراء حولها.

2- عرض آراء النّحاة القدماء حول هذه الظاهرة وبيان وجهات نظرهم.

3- محاولة إظهار أنَّ الضرورة الشّعرية ليست من باب الخطأ بل يأتي بها الشَّاعر لإبراز معانيه، والتّعبير عن مشاعره وأحاسيسه بطريقة تلفت انتباه القارئ.

---

[1] لسان العرب: ابن منظور، نشر أدب الحَوزَة، إيران، 1405هـ، 1363ق ، ص483.

[2] خزانة الأدب: البغداديّ :تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، 31/1.

[3] موسوعة علوم اللّغة العربية: أ.د: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان ، 1427هـ، ٢٠٠٦م ، ص166.

الدّراسات السّابقة:

1-مفهوم الضّرورة الشّعرية عند أهمّ علماء العربية حتَّى نهاية القرن الرابع الهجريّ: د. سامي عوض، مجلة دراسات في اللّغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، العدد السادس، 2011م.

وقد تحدَّث فيها الدّكتور سامي عن تعريف الضّرورة لغةً واصطلاحاً ثمَّ ذكرَ آراء بعض النّحاة فيها، مشيراً في نهاية هذه الآراء إلى رأي الدّكتور رمضان عبد التّوّاب الذي أكدَّ أنَّ الضّرورة الشّعرية ليست رخصةً لدى الشّاعر يرتكبها في الوقت الذي يريدهُ.

2- أثر شاهد الضّرورة الشّعرية في مسائل الخلاف النحويّ (دراسة وصفية تحليلية): رسالة ماجستير، إعداد الطالب: باسل مفلح علي الدلابيح، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد القادر مرعي بني بكر، جامعة اليرموك، 2016/2015م.

وقد تحدَّث فيها الباحث عن الضّرورة الشّعرية وعلاقتها باللّهجات، وموقف النّحاة منها، بالإضافة إلى رأي بعض المحدثين، ثمّ ذكرَ بعض المسائل المتعلّقة بها: كالحذف والزّيادة والبدل وأثر هذه المسائل في الخلاف النّحويّ.

3- آراء النّحاة في الضّرورة الشّعرية: د. عادل حسن طه، المجلة العربية للنشر العلميّ، جامعة السلام، السودان، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٢١م.

تحدّث فيها د. عادل عن نشأة الضّرورة الشّعرية وأنواعها والتي قسّمها إلى نوعين: ضرائر الزّيادة وضرائر الحذف أو النّقص. بالإضافة إلى آراء النّحاة فيها. وقد خلص فيها إلى نتيجة وهي اتّفاق اللّغويين على مبدأ "علّة الضّرورة "والتي حصروها في أمرين: العودة إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بجائز. فالنّحاة في رأيه لا يهتّمون بموقف الشّاعر ومعاناته بقدر ما يهتّمون بالحفاظ على الأقيسة النّحويّة.

وهناك كثير من الدّراسات التي تناولت موضوع الضّرورة الشّعرية والتي لا يسعنا في هذا البحث الحديث عنها جميعها.

سنستفيد من الدراسات السّابقة في ذكر بعض آراء النّحاة في الضّرورة الشّعريّة، أمَّا الجديد الذي سنقدّمه في بحثنا هو إضافة تطبيق سيقوم بدراستها في كتاب من كتب النُّحاة القدماء بالإضافة إلى بيان مواطنها، وشرح شواهدها، وذكر علّتها.

المنهج المتّبع:

المنهج المتّبع في هذا البحث هو المنهج الوصفيّ القائم على الوصف والاستقراء، والتّحليل والمقارنة من خلال وصف هذه الظّاهرة، والتّعمّق فيها، وتحليل الشّواهد الشّعريّة، كذلك سيستعين البحث بالمنهج التّاريخيّ من خلال دراسة هذه الظّاهرة بدءاً بعصر الخليل مروراً بعصر النّحاة الآخرين.

أوّلاً: مفهوم الضّرورة الشّعريّة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ):

قبل البدء بدراسة الضّرورة الشّعرية عند النّحاة كان لا بدّ من الوقوف عند الخليل الذي أصّل لهذا المفهوم انطلاقاً من معرفته التّامّة بخصوصيّة لغة الشّعر وتميّزها عن لغة النّثر، لأنّ بناء الكلام في النّثر يكون

أكثر خضوعاً للقواعد سواء أكان ذلك في ترتيب الكلمات أم في تركيب العبارة أم في استعمال الكلمات. لقد بيّن الخليل الرّكائز التي اتكأ عليها في تحديد معنى الضّرورة، وجعل ما يجوز في الشّعر والاضطرّار في مستوى واحد من مستويات التّقعيد الشّعري المخصوص.[1]

فنراه يصف الشّعراء ويقول "والشّعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللّفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتّفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيد ويبعدون القريب، ويحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم ، ويصوّرون الباطل في صورة الحقّ والحقّ في صورة الباطل".[2]

نستنتج من الكلام السابق أنّ الخليل ميّز بين لغة الشّعر ولغة الكلام العاديّ، فأجاز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام، وأنّ للشّعراء أساليبَ خاصّة تنمّ عن إرادتهم وفرديتهم، وتبعد عنهم صفة العجز في مقدرتهم اللّغوية أو كبح قيود الشّعر لإبداعاتهم الشّعرية، وأنّ مفهوم الضّرورة الشّعرية يبتعد عن كونه إلجاء واضطراراً، فالشّاعر لا يقع فيها مكرهاً أو مضطرّاً، وعندما وصف الشّعراء بأنّهم أمراء الكلام فهذا يعني أنّهم أصحاب الكلام وأسياده، ولهم حريّة التصرّف فيه، وتغيير العبارات بالشّكل الذي يرونه مناسباً والإتيان بأساليب مختلفة. وهذه الأساليب تبقى محصورة في دائرة اللّغة لا تخرج عنها فلو كانت خارجة عنها لاحتجَّ عليهم لا بهم. وهذا ما يؤكّد أنّ ثمّة صلة بين ما قاله الشّاعر في حالة الاضطرّار وما قاله النّاثر في حالة السّعة، وهذه الأساليب ليست من باب الخطأ لأنّهم يستخرجون ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته. يقول حازم القرطاجنّي في كتابه "**منهاج البلغاء وسراج الأدباء**":

"فلأجل ما أشار إليه الخليل، رحمه الله، من بعد غايات الشّعر وامتداد آمادهم في معرفة الكلام واتّساع مجالهم في جميع ذلك، يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصّحّة، فإنّهم قلّ ما يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم، فليسوا يقولون شيئاً إلّا وله وجه، فلذلك يجب تأوّل كلامهم على الصّحّة والتوّقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه. وليس ينبغي أن يعترض عليهم في أقاويلهم إلّا من تزاحم رتبته في حسن تأليف الكلام. وإبداع النّظام رتبتهم. فإنّما يكون مقدار فضل التأليف على قدر فضل الطّبع والمعرفة بالكلام، وليس كلّ من يدعّي المعرفة باللّسان عارفاً به في الحقيقة البتّة. وإنّما يعرفه العلماء بكلّ ما هو مقصود فيه من جهة اللّفظ أو المعنى وهؤلاء هم البلغاء الذين لا معرج لأرباب البصائر في إدراك حقائق الكلام إلّا على ما أصّلوه"[3]

نستنتج أنّ القرطاجنّي موافق على كلام الخليل في حديثه عن الشّعراء. فهو يرى أيضاً أنَّ الشّعراء هم أصحاب الكلام الصّائب ولا يجوز تخطئتهم والاعتراض على كلامهم.

---

[1] مفهوم الضرورة الشعرية عند أهمّ علماء العربية حتّى نهاية القرن الرابع الهجري، د. سامي عوض، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، اللاذقية ،ع:6، ٢٠١١م، ص٤٨.

[2] منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجنّي، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، د.ت، ص١٤٣.

[3] منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني،، ص١٤٤.

لقد كان الخليل أكثر فهماً لحقيقة الضّرورة الشّعريّة ممّن عاصره ومن الكثيرين الذين جاؤوا بعده، ممّا تهيّأ له من إلمام بالنّظام اللّغوي العامّ في العربيّة وحسٍّ موسيقي ساعده على وصف أوزان الشّعر وقوافيه، وما يعرض له من زحافات وعلل، بل إنّ لقاء المعرفتين اللّغوية والعروضيّة في ذهنه لقاء تفاعل وحركة وتأثّر هو الّذي جعلَه يقرّر أنّ الشّعراء أمراء الكلام.[1]

بعد أن انتهينا من دراسة ظاهرة الضّرورة الشّعرية عند الخليل سنقوم بدراستها عند النّحاة بدايةً بسيبويه ومن جاء بعده.

- **رأي سيبويه "أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر"(ت 180 هـ):**

يمكن أن نعدّ سيبويه في "الكتاب "أوّل من وضع الضّرورة داخل إطار نظريّ متماسك غدا فيما بعد مرجعاً لجميع النّحاة. لكنّ سيبويه لم يصرّح بتعريف محدّد للضّرورة، بل إنّ لفظ "الضّرورة"بذاته لم يجرِ له في كتابه – على اتّساعه – ذكر على الإطلاق، وإنّما كان يكتفي بتعبير يؤدّي إلى معناه دون التّصريح بهذا اللّفظ بعينه. وقد فهم بعض شرّاح سيبويه ودارسيه رأيه في الضّرورة من خلال تناوله لبعض المسائل في كتابه، ومن خلال الباب الذي عقده في أوّل كتابه بعنوان "**باب ما يحتمل الشّعر**"[2]، إذ يقول:

"**اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماء كما أنّها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً** "[3].

وقد قال السّيرافي في حديثه عن موضوع الضّرورة عند سيبويه:

"**اعلم أنّ سيبويه ذكر جملةً من ضرورة الشّعر، ليري بها الفرق بين الشّعر والكلام، ولم يتقصّه، لأنّه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشّاعر قاصداً إليها نفسها، وإنّما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدّمت، فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظم والمنثور** "[4].

إنّ كلام السّيرافي يوضّح نظرة سيبويه ومفهومه للضّرورة، فقد وضعها ليبيّن أنّ لغة الشّعر لها خصائص تميّزها عن لغة النّثر. ونلاحظ أنّ سيبويه لم يقيّد الضّرورة بعدم وجود مندوحة للشّاعر، ثمّ أنهى هذا الباب بقوله: "**وليس شيء يضطرّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً** "[5]

أي أنّ الشّاعر في نظره يرتكب الضّرورة لعلّةٍ ما، ثمّ نراه يذكر لنا بعض الأمثلة على الضّرائر، كقول العجّاج:

قواطناً مكّةَ من ورْقِ الحمي [6]

---

(1) انظر: مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: د.سامي عوض، ص٤١.
1 آراء النحاة في الضرورة الشعرية: د.عادل حسن طه، جامعة السلام، السودان، ع:28، ٢٠٢١م، ص٣٣٠.
(3) الكتاب: سيبويه، تح: رمضان عبد التّوّاب، دار النهضة العربية ، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص٢٦.
(4) ضرورة الشعر: أبو سعيد السيرافي، تح: رمضان عبد التّوّاب، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥، ص٣٣.
(5) الكتاب: سيبويه، 32/1.
(6) الكتاب: سيبويه، 26/1

نلاحظ أنّ موقع الضّرورة حصل في كلمة (الحمي) فأصلها الحمام وفيها أوجه:

أن يكون حذف الألف والميم وجرّ باقي الكلمة بالإضافة وألحقها الياء لوصل القافية، أو أن يكون حذف الألف فقط فصارت (الحمم) ثمّ أبدل من الميم الثّانية ياءً استثقالاً للتّضعيف. وربّما مدّوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير، شبّهوهُ بما جُمِعَ على غير واحده في الكلام، كما قال الفرزدق[1]:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرةٍ نفي الدّنانيرِ تنقادُ الصّياريفِ

نلاحظ أنّ الشّاعر مدّ كلمة (الصّياريف) والأصل فيها (الصّيارف). ويتابع سيبويه كلامه في نفس الباب قائلاً: "**وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلّا ظرفاً بمنزلة غيرِهِ من الأسماء** "[2]، وذلك كقول المرّار بن سلامة العجليّ[3]:

ولا ينطقُ الفحشاءَ من كانَ منهمْ إذا جلسوا منّا ولا من سوائِنا

فكلمة (سواء) لا تأتي إلّا ظرفاً ولكن هنا جعلَها الشاعر كبقيّة الأسماء الأخرى، ووضعها موضع (غير) وعدّها سيبويه ضرورة.

وقد يبلغون بالمعتّل الأصل، فيقولون رادد في رادّ، وضننوا في ضنّوا، ومررْتُمْ بجواري قبل، قال قعنب بن أمّ صاحب[4]:

مهلاً أعاذلِ قد جرّبتَ من خلقي أنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضننوا

ثمّ تناول سيبويه بعض أنواع الضّرورة في "**باب ما رخّمت الشّعراء في غير النّداء اضطراراً**"[5]، وباب "**ما يجوز في الشّعر من إيّا ولا يجوز في الكلام** "[6]، ولم يتناول ضرورة الشّعر منفصلة في غير هذه المواضع الثّلاثة من كتابه.

من هذه النّصوص حدّد العلماء رأي سيبويه في الضّرورة. يقول أبو حيّان:

"**يجوز للشّاعر في الشّعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرّار إليه وردّ فرع إلى أصل وتشبيه غير جائز بجائز**"[7].

---

(1) ديوان الفرزدق: الفرزدق، شرح وضبط وتقديم: أ. علي فاعور، دار الكتب العلميّة ، ط1، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ص٣٦٨.

(2) الكتاب: سيبويه ، ٣١/١.

(3) المصدر السابق نفسه .

(4) المصدر نفسه، 29/1.

(5) المصدر نفسه، ٢٦٩/٢.

(6) المصدر نفسه، 2/ ٣٦٢.

(7) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ص٢٣٧٧.

وبناء على ذلك فإنّ الضّرورة الشّعرية عند سيبويه: ما يجوز للشّاعر في شعره ولا يجوز أن يستخدمه في الكلام بشرطين: أن يضطرّ إلى ذلك ولا يجد عنه مندوحة، وأن يكون علّة لهذه الضّرورة : وهي ردّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز [1] .

ويلاحظ أنّ سيبويه كان يعبّر عمّا لا يضطرّ إليه الشّاعر، ولكنّه خاصّ بالورود في الشّعر بأنه يجوز في الشّعر.

فالشّاعر عنده، لا يخرج عمّا عليه الاستعمال اللّغوي للألفاظ والعبارات إلاّ ليبلغ بالتّعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللّغة، أي إنّ الشّاعر يظلّ محدوداً بدائرة اللّغة لا يتجاوزها، أمّا إذا لم يبلغ بالتّعبير مستوى له وجود حاصل في اللّغة، فهذا من قبيل الخطأ الذي لا يجوز في الشّعر أو في الكلام [2].

- **رأي الأخفش "أبو الحسن سعيد بن مسعدة"(ت 215 هـ):**

تحدّث الأخفش عن الضّرورة الشّعرية في أكثر من موضع، حيث ذهب **"إلى أنّ الشّاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشّاعر في كلامه، لأنّ لسان الشّاعر قد اعتاد الضّرائر، فجوّز له ما لم يُجز لغيره "**[3].

نستنتج من كلام الأخفش أنّه ينظر إلى الشّعراء على أنّهم طبقة متميّزة عن غيرهم وبالتّالي، تُبَاحُ لهم أموراً لا تُبَاحُ لغيرهم، فهم في نظره يملكون مزيّة متفرّدة عن غيرهم. ولكنّه لم يذكر في كلامه إذا كان الشّاعر مضطرّاً لارتكاب الضّرورة أو لا.

وقد تحدّث في كتابه **"القوافي"**عن الضّرورة في بعض المواضع، فنراه يقول:

"اعلم أنّ المجزوم والسّاكن يوضعان في القوافي المجرورة؛ لأنّ الشّعر موضع اضطرار، وهم إذا اضطرّوا إلى حركة السّاكن حرّكوه بالجرّ، إلّا أن يكون ساكن أصله الضّمّ، نحو "مُذْ"إذا اضطررت إليه في القوافي ضممته كما تقول: "مُذُ اليوم"فتحرّكه بالضّمّ. وإن كان ساكناً أصله الفتح فاضطررت إليه في القوافي فتحته، نحو "مِنْ"لو اضطررت إليها في القوافي فتحتها فقلت: "منَا "كما تقول: "مِنَ القومِ"وإن شئتَ كسرت "من"لأنّهم قد قالوا: "مِنِ القومِ"و "منَ ابنك"[4].

نستنتج من كلامه أنّه يذكر اضطرار الشّاعر وحاجته، ويعترف بأنّ الشّعر موضع اضطرار.

وقد كان الأخفش يجيز صرف ما لا ينصرف دون التّقيّد بضرورة الوزن، فقد **"زعمَ قوم : أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أيّ في الاختيار، لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش"**[5]. وقد فسّر الأخفش ذلك بقوله: **"وكأنّ هذه لغة الشّعراء، لأنّهم قد اضطرّوا إليه في الشّعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"**[1].

---

(1) أثر شاهد الضّرورة الشّعرية في مسائل الخلاف النحوي (دراسة وصفية تحليلية): إعداد الطالب: باسل مفلح علي الدلابيح، إشراف :أ.د: عبد القادر مرعي بني بكر، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٥/٢٠١٦م، ص١٢.

(2) الأسلوبية والظّاهرة الشّعرية: د. السيّد إبراهيم، مركز الحضارة العربية، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٥٣.

(3) انظر: لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية): د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، ص١٠٦، نقلاً عن ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسي، ص١١٢.

(4) القوافي: الأخفش، تح: أحمد راتب النفّاخ، دار الأمانة، ط١، بيروت، لبنان، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، ص١٢٥.

(5) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ١٢١/١.

والظّاهر أنّه كان يميل إلى جانب التّسمّح وعدم التّشديد، فإنّ ما يجيزه البصريّون في ضرورة الشّعر يجيزه الأخفش اختياراً، وما يمنعه البصريون حتّى في ضرورة الشّعر يجيزه الأخفش في ضرورة الشّعر؛ مثل مدّ المقصور في الضّرورة، فقد منعه البصريون مطلقاً، وأجازه الأخفش في الضّرورة وتابعه في ذلك الكوفيون [2]

وفقاً لآرائه السّابقة تكاد لا توجد ضرورة عنده لذلك بقي رأيه وحيداً منفرداً.

- **رأي المبرّد "أبو العبَّاس محمد بن يزيد"(ت285 هـ) :**

تناول المبرّد مسائل متفرّقة من الضّرورات الشّعرية، ولم يبتعد كثيراً في مفهومه للضّرورة عمّا ذهب إليه العلماء الأوائل، فنراه يتّفق مع تعريف الجمهور لها، بأنّها مخالفة الشّاعر لقواعد اللّغة وأصول النّحو سواء أكان له عنه مندوحة أم لا. وقد عدّ الضّرورة خاصّة بالشّعر والشّعراء، وأفرد لها أبواباً في كتابه المقتضب، فنراه يقول:

"**هذا بابُ مسائل هذا الباب وما يكونُ فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً، وما لا يجوز فيه إلّا النصب إلّا أن يضطرّ شاعرَ**"[3].

ويقول في باب آخر: "**هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلّا في الشّعر اضطرّاراً** "[4]

وقد وجّه الضّرورة في بعض الأحيان، وعدّ هذه اللّفظة إعادة إلى الأصل، وإن كان قد شاع لفظ غير الأصل في كلام العرب، فنراه يقول:

"**وإن احتاجَ شاعرُ فجمعَ ما كان من باب (فَعْلٍ)، ونحوهُ على (أَفْعُل) جازَ له، لأن باب (فَعْل) كان في الصّحة لأفْعُل، نحو كَلْب وأَكْلُب، وكَعْب وأَكْعُب، وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطرَّ** "[5]

وقد خصَّ الضرورة بالشّعراء، فيقول مثلاً: "**واعلمْ أنَّ الشَّاعر إذا اضطرَّ**"[6].

ويقول أيضاً "**فإذا احتاجَ شاعرٌ**"[7]، والأمثلة على ذلك كثيرة وواضحة في كتابه المقتضب. ونراه يبرّر الاضطرّار عند الشّعراء لاستقامة الوزن، فمثلاً يقول:

"**واعلم أنّ الشّاعر إذا احتاج إلى الوزن، وقبل الهاء حرف متحرّك حذف الياء والواو اللّتين بعد الهاء إذا لم يكونا من أصل الكلمة** ". [8]

فمثلاً قول الشَّاعر[9]:

وما لَهُ منْ مَجْدٍ تليدٍ، وما لهو منَ الرِّيحِ فَضْلُ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبَا

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) انظر: آراء النحاة في الضرورة الشعرية: د. عادل حسن طه، ص٣٣٣.

(3) المقتضب: المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، ٢/ 15.

(4) المصدر السابق، 66/2.

(5) المصدر نفسه، ٢٧٠/١.

(6) المصدر نفسه، ٥٥/٢.

(7) المصدر نفسه، 2/ ٢5٦.

(8) المقتضب: المبرد، 176/1.

(9) انظر: المصدر نفسه ، وانظر: الكتاب: سيبويه، ٣٠/1.

فقد حذف الشاعر الواو المشبعة بعد الهاء في قوله (وما لهُ) في السطر الأول للضّرورة، واستشهد بهذا البيت سيبويه في الكتاب "بحذف واو الإشباع ضرورةً، يهجو رجلاً أَنّه لم يَرِثْ مَجْداً قديماً، وأَنَّهُ ليسَ لهُ حظٌّ في الخيرِ، فإنَّ الجنوب والصّبا أكثرُ الرياحِ عندهمْ خيراً، فالجنوب تلقحُ السَّحاب، والصّبا تلقحُ الأشجار "[1].

فالشّاعر هنا حذف الواو اضطراراً للمحافظة على وزن البيت.

وقد أورد بعض الضّرورات التي يكون بوسع الشّاعر التّخلّص منها بسهولة ويسر بتصرّف لغويّ يسير، تستبدل فيه حركة بحركة أخرى يعضدها وجه نحويّ، كاستشهاده بقول أنس بن زنيم[2]:

كمْ بجُوْدٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا وشريفٍ بخْلُهُ قدْ وَضَعَهْ

فقد فصل بين (كم) و (مقرف) بالجار والمجرور.

يقول المبرّد في هذا الموضع: "**لا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضّرورة إلّا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض**"[3].

وفي إعراب "مقرف"يقول الأعلم الشّنتمري:

"**الشّاهد فيه جواز الرّفع والنّصب والجرّ في "مقرف "، فالرّفع على أن تجعل "كم "ظرفاً وتكون لتكثير المِرَار، وترفع المقرف بالابتداء، وما بعده خبره، والتّقدير: كم مرّةً مقرف نال العلا، والنّصب على التّمييز لقبح الفصل بينه وبين "كم "في الجرّ، وأمّا الجرّ فعلى أنّه أجاز الفصل بين "كم "وما عملت فيه بالمجرور ضرورة**"[4].

إنّ المبرّد أجاز الجرّ في البيت للضّرورة مع سهولة الفرار إلى الرّفع أو النّصب من غير إخلال بالبيت. فالشّاعر هنا ارتكب الضّرورة وهو غير مضطرّ إليها فقد كان بإمكانه التّخلّص منها.

وقد علّل باحث معاصر وهو: د. إبراهيم حسن محمد ما رآه من تناقض في أفكار المبرّد بقوله:

"**إنّ المبرّد كان يرى الضّرورة ما لا مندوحة للشّاعر عنه وقت الحداثة والشّبيبة حين ألّف "مسائل الغلط"التي نقد بها "الكتاب"وردّ فيها كثيراً من شواهده في الضّرورة وغيرها، إلّا أنّه رجع عن هذا الرّأي بعد ذلك، كما رجع عن كثير من المسائل التي تعقّب فيها سيبويه**"[5] وكان يعتذر منها، ويقول: "**هذا شيء كنّا رأيناه أيّام الحداثة، فأمّا الآن فلا** "[6].

وقد وافق سيبويه والجمهور في الضّرورة كما يتّضح ذلك في كتابه المقتضب الذي "**ألّفه زمن الشّيخوخة بعد أن اكتمل نضجه العقليّ، وعمق تفكيره، واستوت ثقافته** "[7]

وفقاً لما عرضناه عن مفهوم الضّرورة عند المبرّد نلاحظ أنّه لم يضع تعريفاً واضحاً لها، فكلّ ما وجدناه هو إشارات وإضاءات مثبتة في أثناء دراسته وتعليقاته، ربّما عاد ذلك إلى أنّ الضّرورة لم تكن واضحة في

---

(1) الكتاب: سيبويه، 1/ ٣٠.

(2) انظر: المقتضب: المبرّد، 61/3.

(3) المصدر السابق، ٦٢/3.

(4) تحصيل عين الذهب: الأعلم الشّنتمري، تح: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشّؤون الثّقافيّة، بغداد، 1412 هـ، 1992 م ، ص297.

(5) سيبويه والضرورة الشعرية: د. إبراهيم حسن محمد، مطبعة حسّان، ط١، القاهرة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص٤٧.

(6) انظر: مقدمة الشيخ عضيمة للمقتضب، ٩٧/١.

(7) المصدر السّابق ، ٧٠/١.

ذهنه، فضلاً عن بقاء هذا التّحديد صعباً؛ لأنّ كثرة شواهده وتداخلها، وتعدّد روايات تلك الشّواهد عقَّدت مفهوم الضّرورة عنده، وجعلته موضوعاً مثيراً للجدل والنّقاش. لذلك كنّا نرى تناقضاً في آرائه حول هذا الموضوع فتارةً كان يرى مسوّغاً في ارتكاب الضّرورة وهو استقامة الوزن، وتارةً أخرى يرى أنّه يمكن ارتكابها مع إمكانية التّخلّص منها.

رأي ابن السّرّاج "أبو بكر محمد بن سهل"(ت 316 هـ) :

تحدّث ابن السّرّاج عن الضّرورة في كتابه "**الأصول** "في "**باب ضرورة الشّعر** "حيث قال: "**ضرورة الشّاعر أن يضطرّ الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التّأويل، أو تأنيث مذكّر على التّأويل، وليس للشّاعر أن يحذف ما اتّفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل، ويُقَاس عليه، ومنها ما جاء كالشّاذ ولكنّ الشّاعر إذا فعل ذلك، فلا بدّ من أن يكون قد ضارع شيئاً بشيءٍ، ولكنّ التّشبيه يختلف، فمنه قريب ومنه بعيد** "[1].

نستطيع أن نفهم من كلام ابن السّرّاج أنّ الشّاعر لا يجوز له ارتكاب الضّرورة إلّا في حالة الاضطرّار، ولا يجوز له أن يتصرّف كما شاء إلّا وفق أصول متّفق عليها. ثمّ يقول في باب

"**ذكر الذي يحسن من ذلك ويُقَاس عليه** ":

"اعلم: أنّ أحسن ذلك ما رُدّ فيه الكلام إلى أصله، وهو في جميع ذلك لا يخلو من زيادة، أو حذف، فالزّيادة صرف ما لا ينصرف وإظهار التضّعيف، وتصحيح المعتّل ويتبعه في الحسْن تحريك السّاكن في القافية بحركة ما قبله، فإن كان في حشو البيت فهو عندي أبعدُ، وقطع ألف الوصل في أنصاف البيوت. وأمّا الحذف: فقصر الممدود، وتخفيف المشدّد في القوافي، فأمّا ما لا يجوز للشّاعر في ضرورته، فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية، ولا لإقامة وزن بأن يحرّك مجزوماً، أو يسكن مُعْرَبَاً، وليس له أن يخرج شيئاً عن لفظه، إلّا أن يكون يخرجه عن أصل كان له فيردّه إليه، لأنّه كان حقيقته، وإنّما أخرجه عن قياس لَزَمَهَ أو اطّراد استمرّ به، أو استخفاف لعلّة واقعة "[2]

من الأمثلة التي ذكرها ابن السّرّاج في باب الزّيادة إظهار التّضعيف، "**وهو زيادة حركة، إلّا أنّها حركة مقدَّرة في الأصل، يجوز في الشّعر، ولا يجوز في غيره تضعيف المدغم، فيقول في "ردَّ ": ردد، لأنّه الأصل ويقول في "رادّ ": هذا رادد، وفي "أصمّ "أصمم فاعلم** ".[3]

كقول أحدهم:

الحَمْدُ للَّهِ العَلِيِّ الأُجلَلِ

وفي باب الحذف يذكر أمثلة على ذلك كتخفيف المشدّد في القوافي، حيث يقول: يجوز تخفيف كلّ مشدّد في قافية، لأنّ الذي بقي يدلّ على أنّه قد حُذِفَ منه مثله، لأنّ المشدّد حرفان، وإنّما اقتطعته القافية، لأنّ الوزن قد تمّ، فمن ذلك قوله:

---

[1] الأصول في النّحو: ابن السّرّاج، تح: د. عبد الحسين القتليّ، مؤسسة الرّسالة، ط2، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ٤٣٥/٣

[2] المصدر السابق، 435/3-436.

[3] الأصول في النحو: ابن السراج، ٤٤١/3.

أصحوْتَ اليومَ أمْ شَاقَتْكَ هِرْ [1]

حيث خفّف كلمة "هرّ "في القافية. وهناك الكثير من الأمثلة التي ذكرها ابن السّرّاج في باب الحذف والزّيادة.

- **رأي ابن جنّي "أبو الفتح عثمان بن جنّي " (ت ٣٩٢ هـ):**

يرى ابن جنّي أنَّ "**الشّعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المُثُلُ عن أوضاع صيغها لأجله**"[2].

فعطية تصير إلى عطاء في قول الشاعر:

أبوكَ عطاء ألأم النّاسِ كلّهم[3]

ويرى أيضاً أنّ العرب ترتكب الضرورة مع قدرتهم على تركها، يقول:

"**فإنّ العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف، لتصحّ به طريقك، ويرحب به خناقُكَ إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: "إذا أجازوا نحو هذا، ومنه بدّ وعنه مندوحة، فما ظنَّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً، ولا عنه معدلاً؟ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضّرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدّوها لوقت الحاجة إليها** "[4].

كقول الشاعر:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذنباً كلَّهُ لم أصنعِ

حيث رفعَ كلمة (كلُّ) ولو نصبها لما اختلّ وزن البيت بل حفظه، وحمى جانب الإعراب من الضّعف ثمَّ يتابع كلامه قائلاً في أوّل الباب الذي عقده في "**احتمال القلب لظاهر الحكم** ":

"**هذا باب يحتاج إليه مع السّعة ليكون معدّاً عند الضّرورة** "[5].

ثم يذهب إلى أنّه "**إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعتَ من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخيَّر: تستعمل أيّهما شئت. فإن صحَّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددتَ ما كان قياسُك أدّاك إليه لشاعر مولّدٍ، أو لساجعٍ، أو لضرورةٍ، لأنّه على قياس كلامهم** "[6].

ونراه يقول في مكان آخر: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضّرورات على قبحها، وانحراف الأصول بها، فاعلم أنَّ ذلك على ما جشمه منه. وإن دلّ على من وجه على جوره وتعسّفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمّطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه النّاطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مَثلُ مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضّروس حاسراً من غير احتشام، فهو وإن كان مَلُوماً في عنفه، وتهالكه، فإنَّه مشهودٌ له بشجاعته وفيض منّته، ألا تراه لا يجهل لو تعفّر في سلاحه، أو

---

(1) انظر: الأصول في النّحو: ابن السّرّاج ، ٤٤٨/3.

(2) الخصائص: ابن جنّي، تح: محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، ببروت، لبنان، د.ت، ١٨٨/٣.

(3) انظر: المصدر السابق نفسه .

(4) المصدر نفسه، ٦٠/3

(5) الخصائص: ابن جني، ٥٩/3.

(6) المصدر نفسه، ١٢٥/١.

أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة لكنَّهُ جشَمَ ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه "[1].

كلام ابن جنّي السّابق يبيّن في ارتكاب الشّاعر الضّرورة دليلاً على قوّته وشجاعته، وتمكّنه من اللّغة، وليس دليلاّ على عجزه وضعفه، فشبّهه بالفارس الذي يخوض الحرب بكلّ بسالة وقوّة. هذا دليل على إعجابه بالشّاعر وما يمتلكه من فيض المعاني.

يتابع كلامه في موضع آخر، فيقول: "**فاعرفْ بما ذكرناه حال ما يرد في معناه، وأنَّ الشَّاعر إذا أورد منه شيئاً، فكأنّه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده، لم يرتكب صعباً ولا جشم إلّا أمماً، وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنسٍ به، إلّا أنَّه هو قد استرسل واثقاً، وبنى الأمر على أنَّه ليس مُلْتَبِساً** "[2].

فهو يذكر أنّ وضوح المعنى في ذهن الشّاعر يجعله حين يرتكب ما يسمى بالضّرورة غير مدرك لها، أو غير واعٍ بها، أي أنّه لم يرتكبها مُكرَهاً عليها، أو مضطّراً إليها بل ارتكبها وهو غير واعٍ بها. ويقدّم ابن جنّي تفسيرين لارتكاب الضّرورة:

أوّلهما: يجعل الشّاعر واعٍ بما يفعل، فضلاً عن أنّه مدلّ بقوّة طبعه وشهامة نفسه.

ثانيهما: يجعل الشاعر غير واعٍ بما يفعل، إذ تستغرقه التّجربة، وتتّضح في ذهنه، فيصوغها في شكل يثق بوضوحه مقتنعاً بأن ليس فيه لبسٌ. فنظرته إلى الضّرورة أنّها دلالة قوّة وتمكّن وليست علامة عجز وضعف.

ونراه يتحدّث عن إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة، يجيز أن تحذف الحرف وتقرّ الحركة قبله نائبة عنه، ويستشهد ببيت سيبويه في الكتاب:

وأخو الغَوانِ متى يَشأ يصّرمِنْهُ [3]

حيث حذف الياء من كلمة (الغواني) وجعل الكسرة على (النّون) نائبة عنه.

نلاحظ أنّ ابن جنّي استشهد بأبيات يعدّها سيبويه ضرورة، لكن ابن جنّي يتناولها على أنّها ظاهرة عامة، وإن كان يكتفي بعدم التّصريح بأنّها من ضرورة الشّعر، فإنّه يخالف جمهور النّحاة في موضع عدّه الجميع ضرورة.

بناء على ذلك لم تفلح لفتة ابن جنّي الصّائبة في تكوين وجهة نظر تدعو إلى إعادة النّظر في هذه الأمور التي سمّيت "ضرائر"، وإعادة النّظر في وصف لغة الشّعر عامّة، لأنّ ابن جنّي يصفها بوصفين وهما القبح، وانخراق الأصول بها [4].

- **رأي ابن فارس "أبو الحسين أحمد بن فارس" (ت 395 هـ):**

ألّف ابن فارس كتابه "**ذمّ الخطأ في الشّعر** "الذي بدأه بمقدُمة تحدّث فيها على أنّ النّاس جميعهم ليسوا معصومين عن الخطأ، فهو عندهم أمرٌ عاديٌّ. يقول في مقدّمته:

---

[1] الخصائص: ابن جني، ٣٩٢/٢.

[2] المصدر السابق، ٣٩٣/2.

[3] ديوان الأعشى: تح: إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط١، الدوحة، قطر، ٢٠١٠م، ص٣٣٠. وانظر: الكتاب: سيبويه، ٢٨/١.

[4] مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: د. سامي عوض، ص٥٧.

"وكان سائر البشر بعد الأنبياء عليهم السّلام، أخيافاً، فشقيُ، وسعيد، وعالم وجاهل، ومحقّ ومبطل، ومخطئ ومصيب، إلى غير ذلك من الأمور المتضادُة، فلو لم يكن جهلٌ، لم يُعرَف عِلمٌ، ولو لم يكن خطأ، لم يُعرِف صواب؛ لأنّ الأشياء تعرَف بأضدادها "[1].

ثمّ يبيّن السّبب الذي دفعه إلى كتابة هذه المقدّمة وهو "أنّ ناساً من قدماء الشّعراء، ومن بعدهم، أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، وأخطأوا في اليسير من ذلك، فجعلَ ناساً من أهل العربيّة، يوجّهون لخطأ الشّعراء وجوهاً، ويتحمّلون لذلك تأويلات، حتّى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً، وصنّفوا في ضرورات الشّعر كتباً "[2]

ثمّ نراه يتحدّث عن موقف سيبويه في **"باب ما يحتمل الشّعر** "عندما قال: "اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام "[3]

يقول ابن فارس تعقيباً على كلام سيبويه: "ما الوجه في إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعر؟ وما الفرق بين الشّاعر والخطيب والكاتب؟ ولمَ لا يجوز لواحدٍ منّا أن يقول لآخر: "لستُ أقصدكَ ولاكِ اقصدني أنت "، وأن يقول لمن يخاطبه: "فعلتُ هذا ككما فعلتَ أنتَ كذا ". [4]

ثمّ نراه يردّ على كلام هؤلاء الذين يدافعون عن الشّاعر ويقولون أنّه يفعل ذلك اضطراراً لإقامة وزن شعره، فيقول: "**ومن اضطرّه أن يقول شعراً، لا يستقيم إلّا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نرَ، ولم نسمع بشاعرٍ، اضطرّه سلطان، أو ذو سطوة، بسوط، أو سيف، إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره** "[5].

نستنتج من كلامه السابق أنّ الشّاعر في نظره مثله مثل أيّ إنسان آخر، ولا تبَاح له أمورٌ لا تُبَاح لغيره، والضّرورة عنده أمرٌ معيبٌ وخطأً يرتكبه الشّاعر، ولا يملك أي مسوّغ أو مبرّر لارتكابها وخروجه عن المألوف. ويستشهد على كلامه ببيت الفرزدق[6]:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ منَ اللّؤمِ مُسْحَتَاً أو مُجَلّف

يتساءل ابن فارس: "**ما الذي اضطرّ الفرزدق إلى قوله هذا عندما رفعَ كلمة (مجلّفُ)؟، فلو أنّه أعرض عن هذا الملحون المعيب لكانَ أحرى به** "[7].

فالضّرورة في رأيه لحنٌ وعيبٌ.

ونراه يتحدّث عن الضّرورة في كتاب آخر وهو "**الصّاحبي** "، حيث يقول:

"**والشّعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدّون المقصور، ويقدّمون ويؤخّرون ويؤمنون ويشيرون، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون. فأمّا لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج الصّواب فليس لهم**

---

[1] ذمّ الخطأ في الشّعر: ابن فارس، تح: د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، مصر، 1400هـ، 1980 م، ص١٧.
[2] المصدر السابق، ص١٧.
[3] الكتاب: سيبويه، ٢٦/1.
[4] ذم الخطأ في الشّعر: ابن فارس، ص٢١.
[5] المصدر السّابق نفسه.
[6] ديوان الفرزدق: الفرزدق ، ص٣٨٦.
[7] ذمّ الخطأ في الشّعر: ابن فارس، ص21

ذلك، ولا معنى لقول من يقول: إنّ للشّاعر عند الضّرورة أن يأتيَ في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال:

ألمْ يأتيك والأنباء تنمي

فكلّه غلط وخطأ "[1]. ثمّ يتابع كلامه مؤكّداً عدم عصمة الشّعراء عن الخطأ، فيقول:

"**وما جعل الله الشّعراء معصومين يوقّون الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربيّة وأصولها فمردود. بلى للشّاعر إذا لم يطّرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً.** "[2]

نستنتج من خلال حديثه السّابق أنّه يجعل الشّعراء أمراء الكلام ويبيح لهم بعض الأمور لكن وفق شروط محدّدة وهي: احترام سَنَن اللّغة والسّير عليها، وعدم الخروج عن الصّواب، وإذا اضطرّ الشّاعر فإنّه بإمكانه استبدال كلمة بكلمة أخرى بسيطة مرادفة لها مع تأكيده على تخطئة الشّعراء.

من خلال المقارنة بين كلام ابن فارس في كلا الكتابَين؛ نلاحظ أنّه في "**ذمّ الخطأ في الشّعر**":

لا يمنح الشّعراء أيّة ميّزة كما فعل غيره، ولا يعطيهم الصّلاحيّة للخروج عن المألوف، ولا يميّز بين الشّعر والنّثر، ولا يرى أيّ معنى لاضطرارهم . أمّا في كتابه "**الصّاحبي** "فيجعل الشّعراء أسياد الكلام لكن وفق معايير اللّغة وأصولها، فنلاحظ وجود بعض التّناقض في كلامه وربّما كان أقلّ تشدّداً في "**الصّاحبي**"، فلا تكاد توجد ضرورة في نظره.

الخاتمة:

عرضت في هذا البحث لمفهوم الضّرورة الشّعرية، وآراء النّحاة فيها مع وجود بعض التّناقض في آرائهم. لقد خلص البحث إلى مجموعة من النّتائج:

1- للشّعر لغة خاصّة به تميّزه عن لغة النّثر.

2- إنّ لغة الشّعر تخضع لضوابط يلتزم بها الشّاعر دون غيره، وهذه الضّوابط هي الوزن والقافية اللّذان يقيّدان الشّاعر.

3- الضّرورة الشّعرية ليست من باب الخطأ بل يرتكبها الشّاعر من أجل أوزان شعره، وقد يرتكبها في بعض المواضع وهو غير مضطر إليها، فقط من أجل التّعبير عن معانيه، والإفصاح عمّا يختلجه من مشاعر وأحاسيس.

4- الضّرورة تعني العودة من فرع معمول به إلى أصل متروك.

5- الضّرورة ليست على درجة واحدة عند النّحاة فبعضهم عدّها خطأ في اللّغة وخروجاً على نظامها، وبعضهم الآخر عدّها اضطراراً وحاجة لدى الشّاعر حفاظاً على موسيقى شعره.

---

[1] الصّاحبي: ابن فارس، تح: د. عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت، لبنان، 1414 هـ، 1993 م، ص267.

[2] المصدر السابق، ص267- 268

6- لا بدّ من إعادة النّظر في الأبيات الشّعرية التي تحتوي على الضّرائر ودراستها دراسةً عميقةً لمعرفة خصائصها وميّزاتها التي تنفرد بها .

7- عندما يرتكب الشّاعر الضّرورة الشعرية في حال عدم الاضطرار، فلا تعدّ من الضّرائر.

8- قد لا يخطر للشّاعر عند ارتكابه للضّرورة غير اللّفظة التي نطقها حيث يكون في حالة من اختلاط المشاعر فيحاول التّركيز على هذه اللحظات دون تركيزه على اللغة.

فهرس المصادر والمراجع:

1- *ارتشاف الضّرب من لسان العرب*: أبو حيّان الأندلسيّ، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، ط1، 1418هـ، ١٩٩٨م.

2- *الأسلوبية والظّاهرة الشعرية*: د. السّيّد إبراهيم، مركز الحضارة العربية، ط4، القاهرة،2007م.

3- *الأصول في النحو*: ابن السّرّاج، تح: د. عبد الحسين القتليّ، مؤسسة الرسالة، ط2، 1417هـ، 1996م.

4- *تحصيل عين الذّهب*: الأعلم الشّنتمري، تح: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشّؤون الثّقافية، بغداد، 1412هـ، 1992م.

5- *خزانة الأدب*: البغداديّ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

6- *الخصائص:* ابن جنّي، تح: محمد علي النّجّار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، بيروت، لبنان، د.ت.

7- *ديوان الأعشى*: تح: إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط١، الدوحة، قطر، ٢٠١٠م.

8- *ديوان الفرزدق*:الفرزدق، شرح وضبط وتقديم: أ. علي فاعور- دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ، ١٩٨٧م.

9- *ذمّ الخطأ في الشّعر*: ابن فارس، تح: د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، مصر، 1400هـ،١٩٨٠م.

10- *سيبويه والضّرورة الشّعرية*: د. إبراهيم حسن محمد، مطبعة حسّان، ط1،القاهرة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

11- *الصّاحبي:* ابن فارس،تح: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت، لبنان،1414هـ، 1993م.

12- *ضرورة الشّعر*: أبو سعيد السيرافي، تح: د. رمضان عبد التّواب، دار النهضة العربية، ط1،بيروت، 1405هـ، 1985م.

13- *القوافي:* الأخفش، تح: أحمد راتب النفّاخ، دار الأمانة، ط١، بيروت، لبنان، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م.

14- *الكتاب: سيبويه*، تح: رمضان عبد التّواب، دار النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

15- *لسان العرب*: ابن منظور، نشر أدب الحَوزَة، إيران، 1405هـ، 1363ق.

16- *لغة الشعر*: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

17- *المقتضب*: المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط2، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

18- *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*: حازم القرطاجنّي، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، د.ت.

19- *موسوعة علوم اللّغة العربية*: أ.د: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

20- *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السّيوطي*، تح: أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، ١٤١٨ هـ ، 1998 م.

المجلّات:

1-آراء النحاة في الضرورة الشعرية: د. عادل حسن طه، المجلة العربية للنشر العلميّ، جامعة السلام، السودان، ع:28، 2021م.

2- مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتّى نهاية القرن الرابع الهجريّ: د: سامي عوض، مجلّة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، اللاذقية، ع:6، ٢٠١١م.

الرسائل الجامعية:

أثر شاهد الضّرورة الشعرية في مسائل الخلاف النّحوي (دراسة وصفية تحليلية)، رسالة ماجستير، إعداد الطالب: باسل مفلح علي الدلابيح، إشراف أ.د:: عبد القادر مرعي بني بكر، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٥/٢٠١٦م.